

تقرير

المجلس القومي لحقوق الانسان

عن

متابعة إنتخابات أعضاء مجلس النواب

٢٠٢٠

فريق إعداد التقرير

نبيل شلبى - اسلام ربحان - كريم عبدالمحسن

مقدمة :

إستكمالاً لإنتخابات مجلس الشيوخ التي إنتهت فى سبتمبر الماضى ، فقد قامت الهيئة الوطنية للإنتخابات بدعوة المواطنين لإختيار أعضاء مجلس النواب ليكتمل بذلك غرفتى البرلمان ، ويصبح جاهزاً لأداء مهامه فى التشريع والرقابة فى النصف الثانى من يناير ٢٠٢٠ ،

وفى هذا السياق قام المجلس القومى لحقوق الإنسان بمتابعة العملية الإنتخابية فى كافة مراحلها بداية من الإعداد لقوانين الإنتخابات مروراً بالإجراءات التى إتخذتها الهيئة لتنظيم العملية الإنتخابية حتى عملية الإقتراع والفرز وإعلان النتائج ، وتتم عملية المتابعة من خلال الغرفة المركزية بمقر المجلس والغرف التابعة لها فى فروع المجلس المختلفة فى أنحاء الجمهورية وكذلك قيام المجلس بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدنى المعنية بمتابعة الإنتخابات لتغطية المناطق التى لا يوجد بها فروع للمجلس ،

وقد جرت إنتخابات مجلس النواب على مرحلتين الأولى فى أربعة عشر محافظة يومى ٢٥، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠ ، وفى خارج مصر أيام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠ ، والمرحلة الثانية فى ثلاثة عشر محافظة يومى ٧ ، ٨ نوفمبر ٢٠٢٠ ، وفى خارج مصر أيام ٤ ، ٥ ، ٦ نوفمبر ٢٠٢٠ ، بالإضافة لجولتى الإعادة فى كل مرحلة .

جرت الإنتخابات وفقاً للنظام المختلط حيث تم إختيار نصف أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٢٨٤ عضو وفقاً للنظام الفردى ، والنصف الأخر وفقاً لنظام القائمة المغلقة المطلقة بالإضافة لـ ٥% يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية ، وفى هذا الصدد فقد دعت الهيئة أكثر من ٦٣ مليون ناخب للإقتراع فى حوالى ١٣ ألف لجنة فرعية يشرف عليها ١٨ ألف قاضى أساسى وإحتياطى ويعاونهم أكثر من ١٢٠ ألف موظف تم تأمين العملية الإنتخابية بالكامل من قبل وزارة الداخلية والتى نجحت فى إدارة عملية التأمين فى سهولة ويسر دون حدوث أية تعقيدات أمنية تعكر صفو العملية الإنتخابية ، والتى تمت بحضور مندوبى وكلاء المترشحين ، وبمتابعة من منظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية والتى بلغت ٦٤ منظمة ، وكذلك وسائل الإعلام المحلية أيضاً والدولية والتى قاربت من ٢٠٠ مؤسسة ، بالإضافة لذلك فقد قامت القوات المسلحة بنقل أطنان من الأوراق الإنتخابية إلى ربوع مصر ،

كما أصدرت الهيئة تعليماتها بشأن السماح للمصريين بالخارج للتصويت من خلال البريد وهو نظام مطبق فى كثير من دول العالم ، وذلك نظراً للظروف الراهنة التى تمر بها غالبية دول العالم نتيجة تفشى فيروس

"كورونا" والقيود المتخذة من قبل كل دولة والتي قد تحرم المصريين الموجودين في الخارج من حقهم في التصويت ، إذا ما إشترطت الهيئة التصويت بالحضور المباشر مع وضع إجراءات وضوابط تضمن شخصية ممارسة الإقتراع وسريته ،

وقد اتخذت الهيئة كافة الإجراءات الاحترازية لضمان سلامة كل أطراف منظومة العملية الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية حيث قامت الهيئة بتعيين موظف منسق طابور من أجل تنظيم عملية الدخول إلى اللجان والتأكد من التباعد الاجتماعي، وأن تكون هناك مسافات بين الناخبين، وأن ارتداء الكمامة الطبية فرض على الجميع المشاركين في المنظومة الانتخابية ، مع توفير كمادات مجانية أمام اللجان،

الإطار القانوني المنظم لانتخابات مجلس النواب :

- هناك عدة وثائق ترسم الإطار القانوني المنظم لانتخابات مجلس النواب وهي :
 - دستور جمهورية مصر العربية الصادر في يناير ٢٠١٤ والمعدل بالاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور ، ٢٠١٩ ،
 - قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ لمجلس النواب،
 - قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية،
 - قانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠ فى شأن تقسيم دوائر إنتخابات مجلس النواب ،
 - قانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات ،
 - قانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات،
- ١- الدستور:

تعرض الفصل الأول من الباب الخامس من الدستور لمجلس النواب موضحاً فيه تشكيله وإختصاصته وكيفية إنتخاب أعضائه حيث جاء فى المادة ١٠٢ منه يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد ،

ويبين القانون شروط الترشح الأخرى ، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان ، والمحافظات ، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأية نسبة بينهما ، ولرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى مجلس النواب لا يزيد على ٥% ويحدد القانون كيفية ترشيحهم .

كما جاء فى المادة ٢٤٣ من الدستور أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً فى مجلس النواب ، وذلك على النحو الذى يُحدده القانون .

كما ورد أيضاً فى المادة ٢٤٤ من الدستور على أن تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين فى الخارج تمثيلاً ملائماً فى مجلس النواب، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

٢- قانون مجلس النواب وتعديلاته :

- حدد القانون عدد أعضاء مجلس النواب وكيفية تشكيله والنظام الانتخابي المتبع حيث يشكل مجلس النواب من ٥٦٨ عضوًا ينتخبون بالإقتراع العام السري المباشر على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي عدد المقاعد ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على ٥,٥% - بما يعادل ٢٨ عضوًا. ويصبح عدد المجلس كاملاً ٥٩٦ نائبًا .

ويكون إنتخاب مجلس النواب بواقع ٢٨٤ مقعدًا عن الانتخابات بالقائمة المغلقة المطلقة ، و ٢٨٤ مقعدًا عن النظام الفردي، مع حق الأحزاب والمستقلين في الترشح في كل منهما.

- كما قسم القانون جمهورية مصر العربية إلى عدد من الدوائر تخصص للإنتخاب بالنظام الفردي ،وعدد ٤ دوائر تخصص للإنتخاب بنظام القوائم ،يخصص لدائرتين منها عدد ٤٢ مقعد لكل منها ، ويخصص للدائرتين الأخرين عدد ١٠٠ مقعد لكل منها ،على أن ينتخب عن كل دائرة عدد من الأعضاء يتناسب مع عدد السكان والناخبين بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات ،

- كما حدد القانون مواصفات كل قائمة من القوائم المشار إليها سلفاً على أن تتضمن كل قائمة عدد من المترشحين يساوى العدد المطلوب إنتخابه في الدائرة وعدد من الإحتياطيين مساوياً له ،

- بالنسبة للقائمة المخصص لها عدد ٤٢ مقعد يجب أن تتضمن الأعداد والصفات الآتية على الأقل:
ثلاثة مترشحين من المسيحيين.

مترشحان إثنان من العمال والفلاحين.

مترشحان إثنان من الشباب.

مرشح واحد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

مرشح واحد من المصريين المقيمين في الخارج.

على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم ٢١ امرأة على الأقل.

-بالنسبة للقائمة المخصص لها عدد ١٠٠ مقعد يجب أن تتضمن الأعداد والصفات الآتية على الأقل:
تسعة مترشحين من المسيحيين.

سنة مترشحين من العمال والفلاحين.

سنة مترشحين من الشباب.

ثلاثة مترشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثلاثة مترشحين من المصريين المقيمين في الخارج.

على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم ٥٠ امرأة على الأقل.

٣- قانون تنظيم مباشر الحقوق السياسية وتعديلاته :

- نظم قانون مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته الأخيرة مسألة حق الإقتراع فى المادة الأولى منه وجاء فيها أن كل مصري ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتى :
أولاً: إبداء الرأى فى كل استفتاء ينص عليه الدستور ،

ثانياً: انتخاب كل من (رئيس الجمهورية، أعضاء مجلس النواب، أعضاء مجلس الشيوخ، أعضاء المجالس المحلية)

- كما نظم القانون أيضاً عملية القيد فى قاعدة بيانات الناخبين وتحديد الموطن الإلتخابى وتحديد ضوابط الدعاية فى الإلتخابات (مدة الدعايا - الحد الأقصى للإنفاق - تلقى التبرعات- الصمت الإلتخابى) وضوابط التغطية الإعلامية وإستطلاع الرأى ودور منظمات المجتمع المدنى وأيضاً تنظيم عملية التصويت والفرز ،وأخيراً الجرائم الإلتخابية ولعل أشهرها عقوبة التخلف عن الإدلاء بالصوت دون عذر، والتي لم تطبق من قبل رغم التهديد بها من قبل الهيئة الوطنية للإلتخابات دائماً ،

٤- قانون تقسيم دوائر إنتخابات مجلس النواب:

قسمت المادة الثانية من القانون جمهورية مصر العربية إلى مائة وثلاثة وأربعين دائرة إنتخابية تخصص للإلتخاب بالنظام الفردى وذلك وفقاً للجدوال المرفقة^١، كما تقسم إلى أربع دوائر إنتخابية تخصص للإلتخاب بنظام القوائم وهى دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا مقرها مديرية أمن القاهرة ومخصص لها ١٠٠ مقعد ، ودائرة شمال ووسط الصعيد ومقرها مديرية أمن الجيزة ومخصص لها ١٠٠ مقعد ، ودائرة قطاع شرق الدلتا ومقرها مديرية أمن الشرقية ومخصص لها ٤٢ مقعد ، ودائرة قطاع غرب الدلتا ومقرها مديرية أمن الأسكندرية ومخصص لها ٤٢ مقعد .

٥- إدارة عملية الإلتخابات :

- تتم إدارة كافة الإلتخابات والإستفتاءات فى جمهورية مصر العربية من قبل الهيئة الوطنية للإلتخابات وذلك بمقتضى الدستور والقانون حيث جاء فى المادة ٢٠٨ من الدستور أن تختص الهيئة دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها،

^١ مرفق قانون تقسيم الدوائر رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢٠

وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة. وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون،

- وقد نصت المادة ٢٠٩ من الدستور على تشكيل مجلس إدارة الهيئة من عشرة أعضاء من القضاء والجهات والهيئات القضائية في مصر، وأن يتم اختيارهم بموجب ندبهم من هذه الجهات والهيئات القضائية (دون تدخل من السلطة التنفيذية)، وأن يتأسس هذه الهيئة أقدم أعضائها من محكمة النقض (والرئيس الحالي للهيئة هو السيد المستشار / لاشين إبراهيم نائب رئيس محكمة النقض).

كما أوجبت أن يكون للهيئة جهاز تنفيذي دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم، بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة.

ويتولى إدارة الاقتراع، والفرز في الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية.

- وقد أوجبت المادة ٢١٠ من الدستور أن يتم الاقتراع، والفرز في الانتخابات، والاستفتاءات التي تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بدستور ٢٠١٤ (أي حتى ٢٠٢٤)، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية.

- وتخضع قرارات الهيئة بما في ذلك قرارات إعلان نتائج الانتخابات والاستفتاءات لإمكانية الطعن القضائي عليها، حيث أنطت المادة المذكورة بالمحكمة الإدارية العليا اختصاص الفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، بينما أنطت بمحكمة القضاء الإداري اختصاص الفصل في الطعون على انتخابات المحليات .

- وينظم عمل الهيئة الوطنية للانتخابات القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ .

٦- قرارات الهيئة :

- صدر عن الهيئة الوطنية للانتخابات مايقارب الـ ٢٥ قرار بشأن تنظيم عملية إنتخابات مجلس النواب بكل مراحلها والبدائية كانت مع القرار رقم ٥٢ والخاص بدعوة الناخبين لإنتخابات مجلس النواب حيث تناول القرار دعوة الناخبين للإقتراع وجرى تقسيم العملية الإنتخابية على مرحلتين الأولى تشمل ١٤ محافظة وهم(الجيزة - الاسكندرية - بنى سويف - البحيرة - سوهاج - الفيوم - المنيا - اسيوط - البحر الاحمر - الوادى الجديد - مطروح -اسوان - الاقصر - قنا) وتجرى الإنتخابات فيهم خارج جمهورية مصر العربية فى الأيام ٢٣،٢٢،٢١/١٠/٢٠٢٠ وداخل مصر ٢٥،٢٤،٢٣/١٠/٢٠٢٠، وفى حالة الإعادة تجرى الإنتخابات فى الخارج أيام ٢٣،٢٢،٢١/١١/٢٠٢٠ وفى الداخل تجرى فى أيام ٢٤،٢٣،٢٢/١١/٢٠٢٠ ،

والمرحلة الثانية تشمل ١٣ محافظة وهم (القاهرة - القليوبية - الدقهلية - المنوفية - الغربية - كفرالشيخ - الشرقية - دمياط - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء) وتجرى خارج جمهورية مصر العربية أيام ٢٠٢٠/١١/٦،٤،٥ وفى الداخل أيام ٢٠٢٠/١١/٧،٨ وفى الحالات التى تقتضى لإعادة تجرى خارج مصر فى أيام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٢٠٢٠/١٢ وفى داخل مصر أيام ٧ ، ٢٠٢٠/١٢/٨،

- ثم القرار رقم ٥٣ بشأن تحديد الجدول الزمنى والإجرائى لإنتخابات مجلس النواب ،
والقرار رقم ٥٤ والذى تناول فتح باب الترشح لعضوية مجلس النواب والإجراءات والشروط الواجب توافرها فى عضوية مجلس النواب ، وإجراءات الترشح بالنسبة للفردى والقوائم ،
والقرارات رقم ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ تناولت موضوعات تتعلق بطبيعة الفحوص والتحليل الطبية اللازمة للترشح لإنتخابات مجلس النواب سواء للمصريين بالداخل أو الخارج وكذلك طبيعة الفحوص اللازمة للمرشحين ذوى الإعاقة ، والقرار رقم ٥٨ بشأن الرموز الإنتخابية لكل من مرشحى الفردى والقوائم ،
- أما عن القرار رقم ٥٩ والذى ينظم إجراءات تصويت المصريين خارج جمهورية مصر العربية حيث ورد بالمادة الثانية من القرار، تجرى الإنتخابات بالنسبة للمصريين بالخارج عن طريق البريد لكل ناخب على حده ، وذلك على مرحلتين طبقاً للجدول الإجرائى والزمنى للإنتخابات ، وتبدأ عملية الإقتراع فى الخارج بقيام الناخبين بتسجيل بياناتهم والبعثة الدبلوماسية المصرية التابع لها محل إقامته بالخارج وذلك من خلال الموقع الرسمى للهيئة الوطنية للإنتخابات فى الفترة من ٩/٢٧ وحتى ٢٠٢٠/١٠/١٠ ، ويظهر للناخب رقم التسجيل إذا ثبت قيد إسمه بقاعدة بيانات الناخبين ، ويحتفظ الناخب بهذا الرقم بشكل سرى حتى نهاية العملية الإنتخابية ،

وفى اليوم المحدد للتصويت تكون بطاقات الإقتراع متاحة على الموقع الرسمى للهيئة وذلك بإستخدام الناخب رقم التسجيل الخاص به - الذى سبق أن حصل عليه - وبعدما يقوم بطباعة بطاقة الإقتراع ثم إبداء الرأى فيها بإختيار عدد من المرشحين للنظام الفردى مساوى لعدد المقاعد المقررة للدائرة وإختيار إحدى القوائم بالبطاقة المخصصة لذلك ، وبعد ذلك يضع الناخب بطاقتى الإقتراع داخل مظروف مغلق ولايضع عليه أية بيانات من الخارج ، ويضعه مرفق به صور ضوئية من بطاقة الرقم القومى أو جواز السفر ووثيقة الإقامة للدولة محل التصويت وأيضاً إقرار التصويت المرفق بالقرار كامل البيانات وموقع من الناخب ، ووضع كافة المستندات السابقة فى مظروف كبير مثبت عليه من الخارج بياناته وعنوان اللجنة

الانتخابية بالبعثة الدبلوماسية المرسل إليها ، وإرسالها عن طريق البريد الحكومي المستعجل إلى مقر البعثة الدبلوماسية التابع لها،

- القرارات ٦٠، ٦١، ٦٢ تناولت تحديد المحاكم المختصة بتلقى طلبات الترشح ، وتشكيل ومهام لجان متابعة سير الانتخابات ، وتشكيل لجان فحص طلبات الترشح والبت فيها وإعداد وعرض كشوف المترشحين - بالنسبة للقرار رقم ٦٤ وهو من القرارات الهامة للغاية حيث يتعرض لضوابط الدعاية الانتخابية - المصدر الأساسي لغالبية المخالفات التي تحدث قبل وأثناء عملية الإقتراع - والبداية كانت التأكيد على أحقية كل مترشح لعضوية مجلس النواب في إعداد وممارسة دعاية إنتخابية لمخاطبة الناخبين لإقناعهم ببرنامجه الإنتخابي ، وإستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والألكترونية وذلك فى إطار الضوابط والقواعد الواردة فى الدستور والقانون وقرارات الهيئة ،

ثانياً مدة الدعايا والصمت الدعائى حيث حددت الهيئة مدة الدعايا بـ ١٣ يوم فى كل مرحلة والصمت الدعائى يبدأ قبل يوم الإقتراع بـ ٦ أيام ،

ثالثاً الإنفاق على الدعايا قررت الهيئة أن يكون الحد الأقصى للإنفاق على الدعايا للنظام الفردى بخمسمائة ألف جنيه ، وفى مرحلة الإعادة مائتى ألف جنيه ، أما بالنسبة للقائمة المخصص لها ٤٢ مقعد يكون الحد الأقصى للإنفاق سبعة ملايين جنيه ، وفى مرحلة الإعادة تكون إثنين مليون وثمانمائة ألف جنيه ، والقائمة المخصص لها ١٠٠ مقعد يكون الحد الأقصى للإنفاق ستة عشر مليون وستمائة ألف جنية وفى مرحلة الإعادة تكون ستة ملايين وستمائة ألف جنيه ، بالنسبة لتلقى التبرعات يكون تمويل الدعايا الانتخابية للمترشح من أمواله الخاصة ، وللمترشح أن يتلقى تبرعات نقدية أو عينية من أى شخص طبيعى مصرى أو من الأحزاب المصرية ، بشرط ألا يجاوز إجمالى التبرعات العينية والنقدية ٥% من الحد الأقصى المصرح به للإنفاق على الدعاية ، كما يحظر تلقى تبرعات من أى شخص إعتبارى مصرى أو أجنبى ، أو من دولة أو جهة أجنبية أو منظمة دولية أو شخص طبيعى أجنبى كما يحظر تلقى تبرعات من أى كيان يساهم فى رأسماله شخص مصرى أو أجنبى طبيعى أو إعتبارى أو أية جهة أجنبية أيا كان شكلها القانونى بالنسبة لأموال الدعاية الانتخابية يشترط أن يتم فتح حساب بنكى لها فى أحد فروع البنك الأهلى أو بنك مصر أو بأحد مكاتب البريد ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب ، بالنسبة لإستخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة يكون لكل مترشح الحق فى إستخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة وذلك فى حدود المتاح فعلياً من الإمكانيات وبما يحقق تكافؤ الفرص بين المترشحين وعدم التمييز بينهم ،

- أما عن القرار رقم ٦٥ وهو خاص بتشكيل ومهام لجنة رصد مخالفة ضوابط الدعاية الانتخابية ، والقرار رقم ٦٦ والخاص بتكليف خبراء وزارة العدل بمراجعة حسابات الدعاية الانتخابية بدوائر المحاكم الابتدائية ، والقرار رقم ٦٨ بشأن ضوابط تنظيم ساعة الراحة باللجان الفرعية وتم تحديدها من الساعة الثالثة وحتى الرابعة يتوقف العمل باللجنة وتقل صناديق الاقتراع ويعاد فتحها بعد مرور ساعة الراحة ،والقرار ٦٩ بشأن تحديد عدد لجان الإنتخاب بالخارج وتشكيلها وتعيين مقارها والذي يكون بمقر السفارات والقنصليات الخاصة بجمهورية مصر العربية بالخارج ،والقرارات رقم ٧٠ ، ٧١ بشأن رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية وتحديد مقارها وأرقامها عن المرحلة الأولى ،

- وهناك أيضاً القرار رقم ٧٣ بشأن إدراج أسم المرشح علاء محمد حسنين فى الكشف النهائية للمرشحين المقبولين لإنتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ على المقعد الفردى عن الدائرة السادسة ومقرها مركز ديرمواس بمحافظة المنيا وذلك تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من قبل المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩/١٠/٢٠٢٠، وبناء عليه فقد تم إرجاء تنفيذ باقى الإجراءات والموعيد المقررة لإنتخابات مجلس النواب بالدائرة السادسة ومقرها دير مواس بالمنيا داخل جمهورية مصر العربية وخارجها لحين صدور قرار من اللجنة لتنظيم ذلك ،

- والقرار ٧٤ بشأن تغيير بعض مقر اللجان العامة بمحافظة سوهاج ،والقرارات من ٧٥ وحتى ٨١ بشأن نذب رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية وتحديد مقارها وأرقامها عن المرحلة الثانية وكذلك تغيير مقر لجان عامة بالغربية والقاهرة ،

- والقرارات (٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥) بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة عن الإدارية العليا فى الطعون المقدمة من قبل المرشحين ،ووفقاً للقرارات فقد تم قبول طعون ثلاثة مرشحين بشأن إدراج أسمائهم فى جولة الإعادة وذلك فى الدوائر(الخامسة ومقرها مركز حوش عيسى بالبحيرة ، السادسة ومقرها قسم الدخيلة بالأسكندرية ،الثالثة ومقرها مركز سنورس بالفيوم) .

- كما أصدرت الهيئة الوطنية ٦ قرارات أخرى بشأن قبول الطلبات المقدمة من منظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية وذلك لمتابعة العملية الإنتخابية وكذلك قبول طلبات من المؤسسات الصحفية والوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية ،حيث تم إعطاء تصاريح متابعة لـ ٤٧ منظمة محلية وثلاثة مجالس متخصصة و ١٤ منظمة دولية وإقليمية و ١٨ مؤسسة صحفية و ١٠ محطات فضائية و ٨ مواقع إلكترونية ، بجانب ١٦٢ مؤسسة إعلامية دولية .

المرشحون:

وجهت الهيئة الوطنية للانتخابات الدعوة للناخبين - ما يقارب ٦٣ مليون - للإقتراع بمقار اللجان الفرعية لإنتخاب أعضاء مجلس النواب والبالغ عددهم ٥٦٨ عضو نصفهم يترشح على النظام الفردي وقد بلغ عددهم وقت غلق باب الترشح فى ٢٦/٩/٢٠٢٠ وبعد إنهاء الإجراءات اللازمة بقبول أوراق ترشحهم ٣٩٦٤ مترشح ما بين أحزاب ومستقلين ولعل الحزب الأبرز فى المنافسة على مقاعد النظام الفردي هو حزب مستقبل وطن والذي نافس تقريباً على كل المقاعد الفردي فى جميع المحافظات بجانب ممثلين عن الأحزاب الأخرى المشاركة، منها الحزب الشعب الجمهورى وحزب المحافظين والوفد والمصرى الديمقراطى وحماة وطن والمؤتمر، وعدد لا بأس به من المستقلين، والنصف الآخر للقوائم المغلقة المطلقة وترشح عليها أربعة قوائم وهى القائمة الوطنية من أجل مصر وتضم ١٢ حزباً إضافة إلى تنسيقية شباب الأحزاب، وعلى رأسها مستقبل وطن والذي يحتفظ لنفسه بالأكثرية بالقائمة نظراً لما لديه من إمكانيات وقدرات مادية ولوجستية لا يملكها غيره من الأحزاب وهناك أيضاً فى القائمة أحزاب الوفد والتجمع والمصرى الديمقراطى وحماة الوطن والشعب الجمهورى والمؤتمر والعدل والحرية والإصلاح والتنمية، وتتنافس القائمة الوطنية فى القطاعات الأربع، ام القائمة الثانية وهى قائمة نداء مصر وهى تنافس فى قطاعين هما قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد وقطاع غرب الدلتا، والقائمة الثالثة هى تحالف المستقلين وتتنافس فى قطاع القاهرة ووسط الدلتا، والقائمة الأخيرة وهى أبناء مصر وتتنافس فقط على قطاع شرق الدلتا .

منهجية المجلس لمتابعة عملية الإدلاء بالأصوات :

المبادئ الحاكمة

التزم المجلس فى متابعته بالمبادئ الحاكمة المتصلة بالحق فى المشاركة السياسية: والمتمثلة فى :

- ١- ما نص عليه الدستور وكافة التشريعات الوطنية وقانون مباشرة الحقوق المدنية والسياسية.
- ٢- المعايير الدولية: ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وما نصت عليه المادة (٢١) من الإعلان العالمي والمادة (٢) من العهد الدولي للحق المشاركة فى إدارة الشؤون العامة لبلده، والمساواة وعدم التمييز وأن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت. حيث تابع المجلس بدقة :

- المعايير المتخذة لحماية ممارسة الحق والوصول الي اماكن الإدلاء وتأمين صناديق الاقتراع

- تفاعل السلطات المختصة لمواجهة الانتهاكات بطريقة وسرعة الرد المناسبة والتأكد من عدم تكرارها

- عملية الإدلاء تتم في اطار حر ونزيه ودون تمييز لكافة المواطنين
- صحة إجراءات الإدلاء من حيث عملية الإدلاء بالأصوات والعدد والفرز وفقا للقواعد المنظمة لذلك

- السماح للإعلام والمتابعين من ممارسة دورهم في المتابعة دون تمييز
- سهولة وصول المرأة للإدلاء بأصواتهن
- سهولة وصول ذوي الاعاقة للإدلاء بأصواتهم
- سهولة ممارسة الفئات الأكثر تهميشاً وفي المناطق " النائية "
- مشاركة المصريين بالخارج

٣- واتفاقاً مع سبق فقد حرص المجلس على الالتزام بنهجه الحقوقي في المتابعة لعملية الادلاء بالأصوات، وذلك لمتابعة توافر الضمانات التي تكفل نزاهة عملية الإقتراع وعدم انتهاك الحقوق والواجبات ما يؤثر سلبا على صحة وسلامة عملية الإدلاء بالأصوات.

إدارة عملية الرصد والمتابعة من قبل المجلس:

- بدأ المجلس القومى لحقوق الإنسان إستعداده لإنتخابات مجلس النواب قبل إجراء العملية بوقت كافي لإعادة التواصل والتشبيك مع الشبكات القديمة التي كانت قد عملت مع المجلس وإدخال أطراف جدد بالشبكة ورفع قدراتهم حول عمليات الرصد والتوثيق من خلال عقد لقاءات منتظمة معهم خلال الفترة السابقة على العمليه الإنتخابية ،

- عقد المجلس لقاءات مع منظمات المجتمع المدنى المكونين الرئيسين للشبكة ومراقبيها السابق تدريبيهم من قبلوتنشيط ذاكرتهم بآليات الرصد والتوثيق وكيفية المراقبة وإعداد التقارير ، وطرق إرسال البيانات بشكل صحيح للغرفة ، وإستخدام مقارنات وأفرع المجلس بالمحافظات فى عملية تنشيط الشبكة داخل كل محافظة .

- كما عقد المجلس عدة دورات (TOT- تدريب مدربين) لإعداد كوادر من المجتمع المدنى ليكونوا قادرين فيما بعد على نقل خبراتهم فى مجال رصد ومتابعة الإنتخابات إلى نظرائهم كلاً فى المحافظة التابع لها وتقريباً تم تمثيل كافة المحافظات من خلال التدريب حيث تم عقد دورات مجمعة فى كل من (القااهرة - الأسماعيلية - الأسكندرية - الدقهلية - بنى سويف - أسوان) بحث تكون كل دورة بها ممثلين

عن عدة محافظات فمثلاً الدورة التدريبية فى الأسكندرية كان بها ممثلين عن محافظات (مرسى مطروح - البحيرة - كفر الدوار - الأسكندرية) ،

- دعوة المنظمات والجمعيات بمقر المجلس لوضع طرق التواصل مع الغرفة وذلك للمنظمات والجمعيات الراغبة فى المشاركة ، عقد المجلس لقاء تنظيمى بين مسئولى الإنتخابات بالمجلس وعدد من مسئولى الهيئة الوطنية للإنتخابات لبحث طرق التواصل والتنسيق فيما بينهم فى إرسال الشكاوى والرد بصورة أكثر سرعة ودقة وهو ما يستلزم وجود عضو دائم من المجلس لدى الهيئة كركيزة إتصال ،

- وعلى صعيد الباحثين بالمجلس والأفرع تم عقد لقاءات وورش عمل معهم فنية فى مجالات (الرصد والتوثيق للعملية الانتخابية وكيفية اعداد التقارير وملاً الاستمارات الخاصة بالمتابعة الميدانية) لرفع قدراتهم على القيام بأدوارهم خلال العملية الانتخابية ، وكذلك تشكيل الغرفة الرئيسية لمتابعة الإنتخابات بالمجلس من مسئولى اللجان والوحدات المختلفة والمعنية فى المجلس وتجهيز الغرفة بكل مايلزم لإدارة العملية الانتخابية ، ويكون مقر الغرفة المركزية بالمجلس ويتبع لها غرفة فرعية بمكتب شكاوى المجلس وكذلك غرف ثانوية بفروع المجلس المختلفة ،والموجودة فى أحد عشر محافظة وهى (أسوان، سوهاج ، أسيوط ، بني سويف، الفيوم ، القليوبية، الغربية ، كفرالشيخ ، بورسعيد، الإسماعيلية ، السويس) ،

- إستمرت العملية الانتخابية على مدار يومين فى المرحلة الأولى ومثلهم فى المرحلة الثانية بجانب جولتى الإعادة فى كل مرحلة ، وقد قامت غرفة عمليات المجلس بمتابعة الإنتخابات من خلال المتابعين الميدانيين التابعين لها حيث إستمرت الغرفة فى تلقي الشكاوى من خلال وسائل الإتصال المختلفة والتي سبق للمجلس وأعلن عنها ،والتواصل مع الهيئة الوطنية للإنتخابات للتحقق من هذه الشكاوى وإيجاد حلول لها ، وكذلك المتابعة الإعلامية وتقصى الحقائق عن كل ما يذكر فى وسائل الإعلام بشأن الإنتخابات كما قام أعضاء المجلس على مدار فترة الإنتخابات بعمل زيارات لمقار اللجان فى القاهرة الكبرى لمتابعة عملية التصويت وكذلك تم عمل بعثات من قبل أعضاء الأمانة الفنية للمجلس لزيارة المقار الانتخابية فى القاهرة الكبرى ورصد كافة المشاكل والمعوقات التى تقابل المواطنين أثناء عملية التصويت ، بالإضافة إلى بعثات المجلس الأحد عشر فى المحافظات التى يوجد له بها فروع ،

وقد أصدرت غرفة عمليات المجلس العديد من البيانات والتى إستعرضت فيها نتائج عملية المتابعة والرصد لعملية التصويت على مدار فترة الإنتخابات^٢ ، وقد كانت كافة الشكاوى والملاحظات التى تم رصدها خلال عملية الإقتراع غير مؤثرة فى مجمل سير العملية الانتخابية والتى جرت فى مناخ آمن

مرفق البيانات الصادرة عن المجلس²

وهادئ ومنظم ووفقاً لما تم النص عليه في قانون مجلس النواب وقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات والقوانين ذات الصلة وكذلك المعايير الدولية للانتخابات المتعارف عليها .

الملاحظات والشكاوى

من خلال عملية المتابعة والرصد التي قام بهما المجلس القومي لحقوق الإنسان على مدار فترة التصويت تراءى للمجلس عدد من الملاحظات والشكاوى التي قد لا تؤثر على مجمل العملية الانتخابية وإنما يجب التنويه لذلك لتدارك الأمر فيما بعد وهي :

أولاً : بالنسبة للهيئة الوطنية للانتخابات :

١- في ظل النظام الانتخابي المعقد الذي جرت به إنتخابات مجلس النواب ، لم يتم بذل جهد كافي من قبل الهيئة لتوعية المواطنين بالنظام الانتخابي المتبع وكيفية التصويت، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على أداء الناخبين أثناء عملية التصويت والذي تمثل في البطء وعدم ادراكهم للطريقة الصحيحة للتصويت، مما أدى زيادة كبيرة في نسبة الأصوات الباطلة، وكان يستوجب على الهيئة لمعالجة ذلك توفير ملصقات إرشادية داخل كل اللجان توضح من خلالها كيفية قيام الناخبين - خاصة الاميين منهم - بالإدلاء بأصواتهم .

٢- السماح بوجود العديد من أشكال الدعايا الانتخابية في محيط اللجان كسرا للصمت الانتخابي والتي تمثلت في اللافتات الدعائية المعلقة في محيط اللجان وعلى مقار اللجان، واستخدام سيارات تجوب الشوارع بها مكبرات صوت للدعايا للمرشحين، توجيه الناخبين بشكل صريح أمام بعض اللجان من قبل مؤيدي المرشحين، وحالات نقل جماعي للناخبين لتوجيههم للتصويت لصالح احد المرشحين.

٣- وجود العديد من اللجان في طوابق عليا مما يشكل عائق أمام كبار السن وذوى الإعاقة في ممارسة حقهم في التصويت ، لكن كان يوجد مشاهد إيجابية في المقابل من قبل بعض رؤساء اللجان للتصدي لهذه العقبة مثل قيام مستشار اللجنة رقم ٧٣ بمدرسة المراغة الثانوية بمحافظة بنى سويف بمساعدة كبار السن ، حيث نزل من الدور الثانى "تقع اللجنة المذكورة في دور علوى " حتى يتمكن الناخبين من كبار السن من الإدلاء بأصواتهم .

٤- الحيز المخصص للتصويت خلف الساترغير كافة للناخب للإدلاء بصوته بشكل سرى نظراً لكبر حجم بطاقة الإقتراع الخاصة بالمقاعد الفردية في بعض الدوائر ،لذا بعض الناخبين كانوا يقوموا بالإدلاء بأصواتهم بعيداً عن الساتر وأمام رئيس اللجنة وخصوصاً كبار السن ، كما أن وضعية الساتر في الغالب تكون كاشفة لعملية التصويت .

٥- عدم كفاية سيارات الإسعاف والكراسى المتحركة لذوى الإعاقة وكبار السن بعدد من اللجان .

٦- تأخر فتح عدد من اللجان لبعض الوقت لتأخر وصول القضاة ،كما أن بعض اللجان تم إغلاقها في منتصف اليوم بعيداً عن المواعيد الرسمية نظراً لمشادات وقعت بين الناخبين ورؤساء اللجان ، منع عدد من المناديب من دخول بعض اللجان .

٧- يلاحظ أنه في خلال إعلان نتائج الإنتخابات سواء في إنتخابات مجلس الشيوخ أو النواب أن الهيئة الوطنية لم تحدد عدد الأصوات التي حصل عليها الفائزين في الانتخابات ناهيك عن الخاسرين وحتى القوائم والتي لم يتجاوز عددها أربعة قوائم في النواب وواحدة في الشيوخ ،لم يتم تحديد عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة والإكتفاء بإعلان إسم القائمة الفائزة فقط دون أرقام أو حتى نسبة مئوية ،كذلك لاحظ أنه رغم الأهمية التي تبديها الهيئة بتصويت المصريين بالخارج وتخصيص لهم ثلاثة أيام للتصويت في كل مرحلة وإيجاد آلية جديدة لهم للتصويت ، لم تتطرق الهيئة في إعلان النتائج إلى عدد المصوتين أو حتى نسبة مئوية لهم ،علماً بأن لغة الأرقام يكون لها مردود إيجابي على المواطن ليشعر بمدى التفاعل والمشاركة وأيضاً من أجل المصادقية .

٨- يحسب للهيئة الوطنية للإنتخابات إيجاد آلية التصويت بالبريد للمصريين في الخارج وذلك في ظل إنتشار فيروس كورونا وبعد مقرات السفارات والفنصليات في بعض الدول عن مكان إقامة الكثير من الناخبين ، ولكن مازالت هناك بعض التعقيدات في هذه الآلية والتي قد لايسطيع البعض أن يتعامل من خلالها وخصوصاً العمال الموجودين في الدول العربية والذين يمثلون الكتلة الأكبر للمصريين بالخارج فالكثير منهم قد لايسطيع الدخول إلى موقع الهيئة والتسجيل عليه وطباعة بطاقات التصويت وإعادة إرسالها بالبريد - وفقاً للطريقة التي حددتها الهيئة - المستعجل وهو الأمر الذي يمثل أيضاً تكلفة إضافية عليهم .

٩- لاحظ وجود تفاوت في المعلومات بشأن العملية الإنتخابية لدى رؤساء اللجان فبعضهم يعتمد على خبرته السابقة والبعض الآخر يعتمد على التعليمات التي يحصل عليها من رؤساء اللجان العامة وهناك الكثير من الشواهد على ذلك منها قيام رؤساء لجان بمنع مرشحين من الدخول إلى اللجان الفرعية وأيضاً السماح من قبل البعض بوجود صناديق إقتراع تحمل أرقام مخالفة لأرقام اللجان الفرعية المسؤولين عنها وكذلك عدم دراية بعضهم بأحقية المتابعين بحضور عملية الفرز ،وقيام بعضهم بالتصويت بأنفسهم بدلاً عن الناخبين وذلك في حالة الإقبال الكثيف على اللجان .

١٠- لاحظ وجود مبالغة في الإنفاق على الدعايا خصوصاً بالنسبة لبعض مرشحي الفردى ، بشكل يجاوز الحد الأقصى المسموح به في القانون وقرارات الهيئة ،فبعض اللافتات الخاص بمرشحين معلقة في أماكن وشوارع رئيسية تكلفتها الحد الأقصى للإنفاق بالنسبة للفردى .

ثانياً بالنسبة الأحزاب :

١- وجود إحساس لدى الناخبين بإنعدام التنافسية بين الأحزاب وذلك لعدم وجود دور ملموس للأحزاب في الشارع، فالجميع لا يتحدث إلا عن حزب واحد فقط وهو حزب مستقبل وطن، وأن القائمة الوطنية لا يوجد بها غير مستقبل وطن، كما أن القوائم المنافسة وهي (نداء مصر وأبناء مصر واتحاد المستقلين) لم تبذل أي جهد حقيقي لتعريف الناخبين بها أو بأعضائها وإنتمائتهم، والدعايا الخاصة بهم بالشوارع تكاد تكون معدومة، وفي الغالب من قام بإنتخابهم كان فقط نكاية في القائمة الوطنية .

٢- على الأحزاب ان تعمل على توعية كوادرها المشاركة في الحملات الإنتخابية بالمعايير الخاصة بالانتخابات لضمان عدم قيام هم بتجاوزات أثناء عملية الإقتراع، وهو ماتم رصداه بالفعل من خلال قيامهم بتوجيه الناخبين سواء بتوزيع الصور الدعائية عليهم قبل دخولهم للتصويت او بالقول المباشر لهم ان ينتخبوا مرشح الحزب، ناهيك عن الفيديوهات والاقاويل المتداولة على وسائل التواصل بشأن شراء الأصوات .

٣- الأحزاب أيضا لم تقوم بدورها في توعية المواطنين بأهمية المشاركة، وطبيعة النظام الإنتخابي المتبع، وكيفية التصويت والدليل على ذلك حالة الجهل المطبق وخصوصا من قبل السيدات البسيطات _ والذين يمثلون النسبة الأكبر من المصوتين _ أثناء عملية التصويت وعجزهم عن الإختيار بين المرشحين الفردي ناهيك عن القائمة التي لم يسمعو عنها، الأمر الذي جعل القضاء يتدخلون لمساعدة الناخبين في التصويت لصالح مرشحهم .

ثالثاً بالنسبة للجهات الامنية :

لاحظ بأنه يتم السماح للناخبين وذلك في بعض اللجان بالدخول إلي مقار اللجان الفرعية وهم يحملون صور دعائية للمرشحين، وكذلك السماح بدخول أشخاص ليسوا على صلة بالعملية الانتخابية إلى مقار اللجان الفرعية .

النتيجة النهائية لإنتخابات مجلس النواب^٣ :

أولاً: المرحلة الأولى الجولة الأولى:

- بالنسبة للمقاعد الخاصة بالنظام الفردي فقد تنافس المترشحون فيها على عدد (١٤٢) مقعد، حيث قد تم حسم ٣٢ مقعد فقط لحصولهم على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة وذلك وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، والباقي والذين لم تتوفر لهم الأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة، تمت إعادة الإنتخابات بين المترشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ويتم تحديد عددهم بضعف عدد المقاعد التي تجرى عليها عملية الإعادة ،

- بالنسبة للمقاعد الخاصة بنظام القوائم فقد فازت القائمة الوطنية من أجل مصر في دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد كما فازت في دائرة قطاع غرب الدلتا .

مرفق قرارات إعلان النتائج³

ثانياً: المرحلة الثانية الجولة الثانية:

تنافس فيها المترشحون على عدد (١١٠) مقعد بالنظام الفردى فقط وجاءت نتيجة التصويت كالتالى:

- عدد المقيدىن بقاعدة بيانات الناخبين ٢٥،٢٣٩،٣٩٣ ناخب .
 - عدد الناخبين الحاضرين ٥،٠٥١،٠٠٤ ناخب .
 - نسبة المشاركة ٢٠،٠١%
 - عدد الأصوات الصحيحة ٤،٧٢٨،٣٠٠ صوت .
 - عدد الأصوات الباطلة ٣٢٢،٧٠٤ صوت .
- وأسفرت هذه الجولة عن فوز ١١٠ نائب بالمقاعد المتبقية من المرحلة الأولى^٤.

ثالثاً: المرحلة الثانية للجولة الأولى:

فقد تنافس فيها المترشحون على عدد (١٤١) مقعد بالنظام الفردى وعدد (١٤٢) مقعداً بنظام القوائم ، وجاءت نتيجة التصويت كالتالى:

- عدد المقيدىن بقاعدة بيانات الناخبين ٣١،٤٨٠،١٢٧ ناخب .
- عدد الناخبين الحاضرين ٩،٢٨٩،١٦٦ ناخب .
- نسبة المشاركة ٢٩،٥٠%
- عدد الأصوات الصحيحة للنظام الفردى ٨،٣٣٢،٢١٤ صوت .
- عدد الأصوات الباطلة للنظام الفردى ٩٥٦،٩٥٢ صوت .
- عدد الأصوات الصحيحة لنظام القوائم ٤٥٦،٧،٧٣٠ صوت .
- عدد الأصوات الباطلة لنظام القوائم ١،٥٥٨،٧١٠ صوت .

بالنسبة للنظام الفردى فقد أسفرت النتائج عن حسم ٤١ مقعد فقط لحصولهم على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة وذلك وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، والباقى والذين لم تتوفر لهم الأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة، تمت إعادة الانتخابات بين المترشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ويتم تحديد عددهم بضعف عدد المقاعد التى تجرى عليها عملية الإعادة .

بالنسبة لنظام القوائم فقد أسفرت النتائج عن فوز القائمة الوطنية من أجل مصر بدائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا كما فازت بدائرة قطاع شرق الدلتا .

رابعاً : المرحلة الثانية الجولة الثانية:

مرفق أسمائهم⁴

تنافس فيها المترشحون على عدد (١٠٠) مقعد بالنظام الفردى ، وأسفرت عن فوز ١٠٠ مرشح بالمقاعد المتبقية من المرحلة الثانية .

تشكيل برلمان ٢٠٢٠

أسفرت النتيجة النهائية لإنتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ عن فوز حزب مستقبل وطن بالأغلبية المطلقة وذلك بحصوله على 145 مقعد من القوائم وحصوله على ١٧٠ مقعد من النظام الفردى ليكون مجموع ما حصل عليه من المقاعد 315 مقعد من ٥٩٦ مقعد وهو العدد الإجمالى لمجلس النواب ، وبهذا يكون قد حصل على الأغلبية المطلقة بالبرلمان دون حتى إنتظار الـ ٥٠% المعينين من قبل رئيس الجمهورية ، وجاء فى المرتبة الثانية المستقلين وذلك بحصولهم على ٧٢ مقعد من النظام الفردى ، و٢٢ مقعد من القوائم ليكون الإجمالى 94 مقعد ،

وفى المرتبة الثالثة حزب الشعب الجمهورى وذلك بحصوله على ٥٠ مقعد تقريباً نصفهم من الفردى والنصف الآخر من القوائم ،

فى المرتبة الرابعة جاء الوفد الجديد برصيد ٢٥ مقعد ثم حزب حماة وطن برصيد ٢٣ مقعد وحصلوا على غالبيتهم من القوائم ، ثم حزب مصر الحديثة بـ ١٣ مقعد ثم الإصلاح والتنمية بـ ٩ مقاعد والمؤتمر بـ ٨ مقاعد ، والمصرى الديمقراطى والحرية والنور كل منهم ٧ مقاعد ، والتجمع الوطنى التقدمى بـ ٥ مقاعد وحزب العدل وإرادة جيل كل منهما عدد (٢) مقعد .

وبهذا يكون قد تم شغل ٥٦٧ مقعد بمجلس النواب ويتبقى الـ ٥٠% المعينين أى ٢٨ نائب بجانب النائب عن دائرة ديرامواس بمحافظة المنيا والتي تم تأجيلها وفقاً لقرار الهيئة الوطنية للإنتخابات رقم ٧٣ .

التوصيات :

- **على صعيد الدولة** بذل مزيد من الجهد من أجل إثراء الحياة السياسية ، وجعل كافة الأحزاب السياسية تأخذ حجمها ودورها الفعال فى رفع الوعى المجتمعى وتعزيز صور الديمقراطية وخلق أجواء تنافسية حقيقية بين الأحزاب لكسب ثقة المواطن فى العملية السياسية والتي إهتزت كثيراً خلال الفترة الماضية وهو ما إنعكس بالسلب على نسب المشاركة.

- **على صعيد الهيئة الوطنية للإنتخابات** أن تعمل على زيادة سبل الإتاحة بالنسبة لكبار السن وذوى الإعاقة وذلك من خلال جعل اللجان فى الطوابق الأرضية بقدر المستطاع وتوفير المزيد من سيارات الإسعاف والكراسى المتحركة ، وأيضاً بحث آليات لتمكين الأشخاص ذوى الإعاقة من الإدلاء بأصواتهم فى أى من اللجان الإنتخابية أسوة بالإجراءات المتخذة بشأن الوافدين فى الاستحقاقات القادمة ،

- التأكيد على قيام الهيئة الوطنية للانتخابات بدورها فى تفعيل نصوص القانون وقراراتها تجاه الالتزام بالصمت الدعائى ومنع إستخدام المواد الدعائية خلال فترات التصويت والتي من شأنها التأثير على إرادة الناخبين ، وكذلك مراقبة طرق وحجم الإنفاق على الدعايا ،
- مراعاة الهيئة الوطنية للانتخابات المدة الزمنية اللازمة قبل إجراء عملية الإقتراع بحيث تتيح لكل أطراف العملية السياسية القيام بالدور المنوط بهم ،بدء من الهيئة ودورها فى التثقيف ورفع الوعى لكافة أطراف العملية الإنتخابية ، والأحزاب السياسية ودورها فى شرح برامجها الإنتخابية للمواطنين بشكل يمكن المواطن من التعرف على البرامج السياسية المختلفة والإختيار بينها ،
- على الهيئة الوطنية أن تبدأ فى القيام بالإستعدادات للانتخابات القادمة والتي ستكون بدوت قضاه وذلك من خلال وضع خطة لتدريب وتأهيل الكوادر التي ستقوم بالإشراف على الإنتخابات القادمة والتأكد من قدرتهم على القيام بهذا الدور بشكل فعال ،
- على صعيد الأحزاب يجب أن تقوم بدورها فى توعية المواطنين بأهمية المشاركة، وطبيعة النظام الإنتخابي المتبع، وكيفية التصويت ،كما يجب على الأحزاب أن تعمل على الأرض بشكل كافي قبل فترة الإنتخابات حتى تساعد على خلق حالة من التنافسية تساعدهم وتساعد المواطنين على الإختيار دون الإعتماد على المحفزات التقليدية المتعارف عليها فى الإنتخابات ،
- كما يجب على الأحزاب أن تعمل على توعية كوادرها المشاركة فى الحملات الإنتخابية بالمعايير الخاصة بالانتخابات لضمان عدم قيامهم بتجاوزات أثناء عملية الإقتراع ، وهو ماتم رصده بالفعل من خلال قيامهم بتوجيه الناخبين سواء بتوزيع الصور الدعائية عليهم قبل دخولهم للتصويت او بالقول المباشر لهم ان ينتخبوا مرشح الحزب، ناهيك عن الفيديوهات والاقاويل المتداولة على وسائل التواصل بشأن شراء الأصوات
- على صعيد الأجهزة الأمنية أن تقوم بتأهيل أفرادها المكلفين بتأمين العملية الإنتخابية بالشكل الذى يكفل معرفتهم بدورهم بمكونات العملية الإنتخابية ودور كل فرد فيها ، بما لا ينعكس سلباً على بعض الممارسات الفردية للمكلفين بتأمين العملية الانتخابية .
